اللجنة الأفريقية تقبل شكوى أهالي شهداء مجلس الوزراء وتمهد للتحقيق بباقي المجازر

الاتحاد الأفريقي

African Commission on Human & Peoples' Rights

UNIÃO AFRICANA

Commission Africaine des Droits de l'Homme & des Peuples

Ref: ACHPR/COMM/466/14/EGY

Date: 27 May 2014

Egyptian Initiative for Personal Rights
6 Dar El Shefa Street, Ground Floor
Garden City, Cairo, Egypt
Tel/Fax: +202 279 333 71 / 72 / 73

Subject: Communication 466/14 – Individuals killed and injured in the 2011

الخميس 12 يونيو 2014 12:06 م

أبلغت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، أهالي المدعين من شهداء أحداث مجلس الوزراء بقرارها بالقبول المبدئي للشكوى التي تقدموا بها، وتعد هذه الحالة أول إجراء من نوعه لملاحقة المتورطين في قضايا قتل متظاهري الثورة أمام قضاءٍ غير محلي.

ويفتح قبول اللجنة للشكى الباب أمام محاكمة قتلة الثوار في جويع المجازر التي شهدتها ممصر خلال الثلاث سنوات الأخيرة أمام المحاكم الإفريقية والدولية.

كانت "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" ومجموعة "وراكم بالتقرير" و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" و"الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون"، قد تقدموا بشكوى قضائية للَّجنة كممثلين عن مجموعةٍ من أهالي شهداء أحداث مجلس الوزراء، من أجل مطالبة الحكومة المصرية بمحاسبة المسئولين عن مقتل ذويهم خلال الأحداث التي وقعت في ديسمبر **2011.**

واتخذت اللجنة قرارها بقبول الشكوى خلال جلستها الخامسة والخمسين التي اختتمت أعمالها في أنجولا في منتصف شهر مايو.

يذكر أن أحداث مجلس الوزراء كانت قد أسفرت عن مقتل **18** شهيدًا، وإصابة أكثر من **900** آخرين، نتيجةً للاستخدام المفرط للقوة وللأسلحة النارية، من قِبَل ضباط وأفراد القوات المسلحة والشرطة لتفريق المعتصمين المحتجين على قرار تعيين كمال الجنزوري رئيسًا للوزراء آنذاك.

ومنذ وقوع الأحداث، قامت السلطات المسئولة باتخاذ إجراءات عدة للحيلولة دون مثول أي فرد من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة (المتورطين) أمام جهاز العدالة، بينما تمت إحالة **269** متظاهرًا ـ بمن فيهم بعض المصابين جراء الأحداث ـ إلى محكمة جنائية بعد مرور **4** شهور من الأحداث، ثم تمت إحالة قضيتهم في مارس **2014** إلى إحدى الدوائر المعنية بالنظر في قضايا الإرهاب.

وقد أوضح المتقدمون بالشكوى من أهالي شهداء أحداث مجلس الوزراء، أن طرق التقاضي المحلي قد تم استنفادها علي مدار أكثر من سنتين، الأمر الذي دفعهم إلى اللجوء للتقاضي الإقليمي المتمثل في اللجنة الأفريقية.

وأشاروا إلى أن محاولات محاميهم الحصول على أي معلومة من قضاة التحقيق بخصوص تطور التحقيقات، قد باءت بالفشل على مدار السنتين والنصف الماضيتين، فضلًا عن أن قضاة التحقيق قد امتنعوا بشكل تام عن الاستجابة لطلبات المحاكم المصرية الخاصة بضم تقرير لجنة تقصي الحقائق، المشكلة بموجب القرار الجمهوري رقم **1** لسنة **2012** للقضايا المتداولة، كما امتنعوا عن الاستجابة لطلبات المحاكم الخاصة بالاطلاع على تطور التحقيق.

إضافة إلى ذلك، لم يتم النظر في أيٍّ من الشكاوى المقدمة في مكتب التفتيش القضائي ضد قضاة التحقيق، كما لم يتم التحقيق في البلاغات التي سبق أن قُدِّمت للنائب العام بخصوص وقائع التعذيب والإهمال الطبي والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي التي وقعت خلال الأحداث.

الميدان